Royaume du Maroc
Conseil consultatif des droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CCDH DANS LA PRESSE NATIONALE

01 Février 2010
01 فبراير 2010

AL BAYANE

Droits de l'Homme

Le PANDDH en phase de finalisation

Le Plan d'action national en matière de démocratie et de droits de l'Homme (PANDDH) est en phase de finalisation et sera fin près dans quelques semaines, a affirmé vendredi le président du conseil consultatif des droits de l'Homme (CCDH), Ahmed Herzenni.

"Nous disposerons, dans les quelques semaines à venir, d'un plan national en matière de démocratie et de droits de l'Homme", a souligné Herzenni lors d'un dîner débat organisé par le comité de pilotage du PANDDH.

Ce plan, qui jette les bases d'une étape nouvelle ayant pour credo le renforcement des bases de la démocratie institutionnelle, vient s'ajouter, a-t-il poursuivi, à une série de chantiers lancés par le Royaume au cours des dernières années, notamment ceux de la régionalisation élargie, la réforme de la justice, le Conseil économique et social et le projet de la charte de l'environnement.

Le secrétaire général du CCDH et du comité du pilotage du PANDDH, Mahjoub El Hiba a, de son côté, indiqué que ce plan d'action, qui fait partie du processus de réforme et de démocratisation, vise le renforcement de la cohésion sociale et l'amélioration des conditions de vie des citoyens à travers la promotion de la bonne gouvernance.

Après avoir rappelé le contexte national et international ayant présidé à l'élaboration du PANDDH et les méthodes de travail du comité de pilotage, El Hiba a évoqué nombre de problématiques en cours d'examen par le comité, notamment la définition de la nature juridique du plan, le rôle de la société civile et des établissements publics dans son application, son suivi et son évaluation.

Pour sa part, le secrétaire général du ministère de la Justice, Mohamed Lididi a qualifié d'"acquis considérable" ce plan d'action qui vient conforter l'Etat de droit, exprimant sa satisfaction de l'approche participative ayant présidé à son élaboration.

En élaborant le PANDDH, le Maroc honore ses engagements internationaux en matière des droits de l'Homme et répond aux attentes de la société marocaine dans ce domaine, a-t-il ajouté, saluant à cette occasion la contribution des différents départements gouvernementaux, institutions nationales et société civile pour l'élaboration de ce plan.

Il a également mis en exergue le soutien dont a bénéficié le plan de la part de l'Union européenne (UE).

Ont assisté à ce dîner-débat le ministre de la communication, porte -parole du gouvernement, Khalid Naciri, le chef de la délégation de l'UE au Maroc, Eneko Landaburu, l'ambassadeur d'Espagne au Maroc, Luis Planas Puchades et plusieurs représentants des institutions nationales.

Le PANDDH , première expérience du genre dans la région de l'Afrique du Nord et du Moyen-Orient, est le premier Plan d'Action National intégrant à la fois la dimension démocratie et droits humains.

Il répond à la nécessité, pour le Maroc, de disposer d'un cadre cohérent permettant d'inscrire et de coordonner l'ensemble des actions qui visent la diffusion, la promotion, la protection et le renforcement du respect des droits humains au Maroc.

Le PANDDH, fait suite à la recommandation de la Conférence Mondiale des droits de l'Homme de Vienne (1993), incitant les pays à examiner la possibilité d'élaborer un Plan d'Action National prévoyant les mesures nécessaires pour améliorer la promotion et la protection des droits de l'Homme.

La mise en œuvre de cette recommandation a permis à ce jour, à 23 pays, d'adopter un Plan d'Action National en matière des droits humains.

Le processus d'élaboration du PANDDH bénéficie d'un programme d'appui qui fait l'objet d'une convention de partenariat entre le Conseil Consultatif des droits de l'Homme et l'Union Européenne.

Ce programme est géré par le Centre de Documentation, d'Information et de Formation en droits de l'Homme en tant que coordinateur de l'unité de gestion du projet.

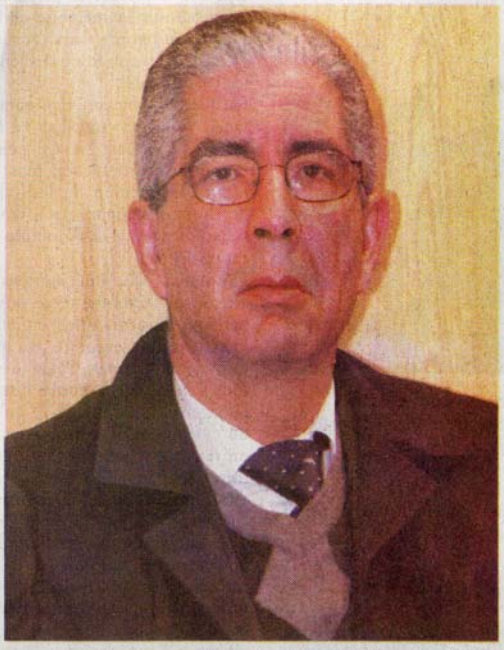

(Ph Akil Macao)

Revue de

الأحداث المغربية

الخطة الوطنية للديمقراطية وحقوق الإنسان

وزير العدل: المغرب اختار النموذج الإسباني من بين 26 تجربة عالمية

الرباط: الأحداث المغربية

أعطى وزير العدل محمد الناصري نبرة متحمسة لاستلهام التجربة الاسبانية في مجال النهوض بحقوق الإنسان، إذ اعتبر في كلمة صبيحة الجمعة بمقر وزارته التي احتضنت ورشة شارك فيها وفد إسباني عن لجنة تتبع الخطة الإسبانية لحقوق الإنسان أن اختيار المغرب للتجربة والمقاربة الإسبانية للنهوض بحقوق الإنسان من بين 26 تجربة عالمية يجد تبريراته في تشارك البلدين للعديد من القيم والقناعات، وتوجههما المشترك نحو بناء فضاء حوض البحر الأبيض المتوسط.

وأكد وزير العدل أن توجه المغرب في وضع الخطة الوطنية للديمقراطية وحقوق الإنسان، لا ينطلق من أن الأمر مجرد تدبير شكلي يختصر في تأثيث المشهد القانوني والحقوقي بخطة جديدة وإنما هو تمكين المغرب من منهجية ومن جدولة زمنية لما يتعين إنجازه في هذا الاتجاه في تشارك واسع ومسؤول لرسم معالم مسار حقوق الإنسان في المغرب.

أحمد حرزني رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، أكد أن المغرب سيتوفر خلال الأسابيع المقبلة على خطة عمل في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان ستكون ملزمة للجميع، بعدما وصلت لجنة الإشراف على وضعها إلى مراحل متقدمة في الإعداد المؤسساتي والتوافق حول تصورات المؤسسات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني.

وأكد أحمد حرزني، أن لجنة وضع خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان والديمقراطية ستضع مقرراتها تحت متابعة لجنة تتبع الخطة الإسبانية لحقوق الإنسان من حيث التنفيذ وطرح التصورات الجديدة.

المحجوب الهيبة الأمين العام للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، والكاتب العام للجنة الإشراف على إعداد الخطة الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، اعتبر في العرض المقدم في ختام الورشة التي جمعت اللجنة بالوفد الإسباني، أن وضع الخطة الوطنية لحقوق الإنسان قطع الى حد الآن مراحل متطورة على صعيد البناء المؤسساتي، وفي استيقاء تصورات المؤسسات الوطنية، ومنظمات المجتمع المدني في متابعة التنفيذ، ومسلسل مصادقة المؤسسات الوطنية على الخطة، ثم تقديم مشروع الخطة إلى الأمم المتحدة تعزيزا لمصداقيتها.

■ الجيلالي بنحليمة

وزير العدل محمد الناصري

Revue de Presse

أخبار اليوم المغربية

حرزني: خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان شارفت على الانتهاء

أعلن أحمد حرزني، رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، أن خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، التي تم تنصيب لجنة الإشراف المكلفة بإعدادها في دجنبر 2008، قد بلغت مراحلها النهائية، حيث ستكون جاهزة خلال الأسابيع القليلة المقبلة. وقال حرزني خلال عشاء مناقشة، نظمتنه لجنة الإشراف على إعداد الخطة الوطنية لحقوق الإنسان والديمقراطية مساء الجمعة الماضي، «إننا نترقب بعد أسابيع قليلة أن تكون لدينا خطة وطنية ملزمة للجميع في مجال ترسيخ الديمقراطية وحقوق الإنسان بالمغرب».

Revue de Presse du Conseil consu

LE SOIR

Droits de l'Homme

Le PANDDH en phase finale

Le Plan d'action national en matière de démocratie et de droits de l'Homme (PANDDH) est en phase de finalisation, a affirmé vendredi à Rabat le président du CCDH, Ahmed Herzenni. «Nous disposerons, dans les quelques semaines à venir, d'un plan national en matière de démocratie et de droits de l'Homme», a souligné Herzenni.

Revue

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

خطة حرزني تشارف على الانتهاء

أعلن أحمد حرزني رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان الجمعة بالرباط أن خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، التي تم تنصيب لجنة الإشراف المكلفة بإعدادها في دجنبر2008، قد بلغت مراحلها النهائية، حيث ستكون جاهزة خلال الأسابيع القليلة المقبلة. وأبرز حرزني، أن هذه الخطة «تعد ورشا مهما يؤسس لمرحلة بناء وتوطيد أسس ديمقراطية مؤسساتية عادلة، ينضاف إلى سلسلة أوراش أخرى باشرتها المملكة في السنوات الأخيرة، ومنها على الخصوص، ورش الجهوية الموسعة وإصلاح القضاء وقرب تنصيب المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومشروع الميثاق البيئي».

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

المساء
ALMASSAE

مع قهوة الصباح

■ أعلن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان عن قرب وضع اللمسات الأخيرة على ما يسمى بـ«الخطة الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان»، التي انطلقت العام الماضي بإنشاء لجنة للإشراف عليها بتنسيق من المجلس وعضوية كافة الجمعيات الحقوقية والمعنيين بملف الديمقراطية وحقوق الإنسان.

المبادرة في حد ذاتها مهمة جدا وتستحق الإشادة بها، إذ لا تتناطح عنزتان في أن بلادنا بحاجة إلى مثل هذه الخطة من أجل خلق مناخ جديد، قوامه الإحساس بالمواطنة ودعم حقوق الإنسان في كافة المجالات والقطاعات التي لها صلة بقضايا وحاجيات المواطنين، وتعزيز الديمقراطية في اتخاذ القرارات في مختلف القطاعات. لكن السؤال الذي يطرح نفسه ويطرحه جميع المراقبين هو كيف يمكن لهذه الخطة أن تكون ملزمة . كما يقول المشرفون على الخطة . لجميع الإدارات والمؤسسات العمومية التي يعرف المواطنون آليات اشتغالها وطريقة تدبيرها لشؤون المواطن وتعاملها معه؟ وكيف يمكن تحويل تلك الخطة المنتظرة إلى واقع عملي يستجيب بالفعل لانتظارات المواطن؟ أم إن الهدف فقط هو تسويق صورة إيجابية للمغرب في الخارج والقول إن المغرب «منخرط في الدينامية الجديدة»، كما أصبح بعض المسؤولين يكررون في كل مناسبة دون أن يكون هناك معنى محدد لتلك العبارة الواسعة، من أجل مسايرة المجتمع الدولي، بعدما أقر المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في فيينا قبل سنوات بضرورة أن تكون لكل دولة خطتها الوطنية الخاصة بها حول حقوق الإنسان والديمقراطية؟ فالمواطنون ينتظرون أن تجد هذه الخطة طريقها إلى التطبيق العملي على الأرض في الإدارة والمستشفى ومركز الأمن والمدرسة والجامعة وغيرها من المؤسسات الملتصقة بالمواطن، لا أن تكون مجرد وثيقة للتلويح بها في وجه الخارج، للقول إن المغرب منخرط في المسار الأممي حول حقوق الإنسان.

Revue de l'Homme

التجديد

■ خطة

أعلن أحمد حرزني رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان الجمعة الماضي بالرباط أن خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، التي تم تنصيب لجنة الإشراف المكلفة بإعدادها في دجنبر 2008, قد بلغت مراحلها النهائية، إذ ستكون جاهزة خلال الأسابيع القليلة المقبلة.وهذه الخطة مشروع يستفيد من برنامج دعم في إطار اتفاقية شراكة بين المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان والاتحاد الأوروبي، ويتكلف بتدبيره مركز التوثيق والإعلام والتكوين في مجال حقوق الإنسان.

Revue

Libération

La famille El Manouzi réagit au rapport du CCDH : Pour la vérité et la justice

«Après un long et étrange silence, le CCDH est sorti de son mutisme et a procédé, le 14 janvier 2010, à la diffusion d'un rapport ayant trait à la mise en œuvre des recommandations de l'IER. Ce rapport fait état entre autres des résultats des investigations menées depuis 2005 pour dévoiler le sort des 66 citoyens restés disparus.
Rien de nouveau pour le cas de Houcine El Manouzi, mécanicien d'avion, syndicaliste et militant politique, enlevé de Tunis le 29 octobre 1972 et détenu depuis au secret au Maroc. Son sort est classé parmi les 9 cas non résolus.
Après quatre nouvelles années d'attente, d'angoisse et de souffrances, sa famille et ses amis ont eu droit à un compte rendu succinct et des conclusions surprenantes, qui ne traduisent nullement un souci de vérité équitable. D'un seul coup, on tente de faire disparaître et la vie et la mort.
Le CCDH se base sur sa subjectivité de conviction pour supposer « du décès de Houcine » avec absence totale d'éléments de références, de preuves et d'information.
Pour argumenter la complexité de l'affaire Houcine El Manouzi, une volonté de brouiller les pistes apparaît nettement. Le CCDH parle de son enlèvement du PF4, alors qu'il est prouvé qu'il était détenu dans le fameux PF3. Ce tristement célèbre centre PF3, qui dépend de la DGED, fait partie des lieux que le juge Français Patrick Ramaêl souhaite visiter dans le cadre de la commission rogatoire relative à la disparition de Mehdi Ben Barka.
Faire disparaître Houcine durant sa disparition est un double crime. Cela ne permet en aucun cas d'effacer les traces du crime, de soustraire Houcine à son pays et à sa famille, d'effacer non seulement la vie mais l'existence, de dissoudre la vérité.
L'Etat est coupable de cette disparition en reconnaissant sa responsabilité. C'est à lui de procéder immédiatement à une enquête approfondie pour retrouver nos disparus et les auteurs qui dissimulent le sort réservé à nos proches, le lieu où ils se trouvent et les faits qui ne sont pas élucidés.
La non prise en considération des informations communiquées par la famille El Manouzi lors de la dernière rencontre informelle avec la présidence du CCDH, du 7 décembre 2006 en présence de l'avocat de la famille Maître Martinet, est révélatrice de la légèreté avec laquelle les investigations ont été menées. Les témoins cités par la famille n'ont pas été auditionnés. Plus grave encore, le principal témoin-acteur de l'enlèvement de Houcine El Manouzi de Tunis, dont la famille avait fourni l'identité exacte, la fonction et l'adresse est décédé entretemps sans avoir été contacté par l'IER et le CCDH, privant ainsi la famille et l'opinion publique d'une source importante pour le rétablissement de la vérité.
De même que plusieurs pistes suggérées par la famille n'ont pas été exploitées, notamment :
- une nouvelle audition du responsable des surveillants du centre PF3, encore en vie, pour demander plus de précisions sur le soi-disant enlèvement de Houcine durant sa séquestration au PF3 au début du mois d'août 1975.
- la clarification du rôle de la Gendarmerie Royale. C'est une de ses brigades qui avait de nouveau arrêté Houcine le 19 juillet 1975 après son évasion du PF3, et mené l'enquête sur la tentative d'évasion. C'est ce même corps de l'Etat qui avait soustrait les frères Bourequat du PF3 pour les garder à l'état-major de la Gendarmerie Royale à Rabat pendant 6 ans avant de les transférer à Tazmamart au mois de septembre 1981.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

Le CCDH pouvait avancer dans la voie de la vérité et de l'équité pour clore définitivement le dossier des cas de disparus en suspens. Mais le manque de courage, et les lignes rouges qu'il s'est fixées l'ont entravé dans l'accomplissement de la mission Royale qui lui a été confiée. Le dernier rapport du CCDH n'a finalement servi qu'à tenter d'achever très partiellement le processus d'éveil aux droits de l'Homme entamé dès les années 1990. Ses conclusions semblent avoir comme objectif d'éviter la poursuite des responsables tout en consolant les victimes. Cette approche personnelle d'Equité et de Réconciliation ne permettra pas au Maroc d'accomplir l'essentiel : cicatriser les années de plomb et se démocratiser.

Nous considérons que la proposition du CCDH d'un nouveau mécanisme pour régler les cas en suspens est une fuite en avant et une atteinte à la confiance des familles des disparus dont il jouissait.

Comment peut-on parler d'un mécanisme dénué de sens et de contenu en l'absence de recommandations claires pour la mise en œuvre rapide de mesures conservatoires préservant les lieux de crime, tels que le centre PF3, de mesures coercitives pour amener les témoins cités par les familles à témoigner ?

Les familles réclament leurs proches, c'est un droit et non une demande. C'est un droit qui ne cessera d'être exigé et de s'affermir. C'est ce droit qui nous permettra de briser les barrières du silence mortel qui menace le Maroc et qui veut nous obliger à l'oubli. Accepter ce qu'on nous a annoncé, c'est accepter l'impensable. Y donner son adhésion, c'est être complice d'un montage pervers.

Comment peut-on se référer aux principes de la justice transitionnelle dans un cadre où la question de l'impunité n'est pas évoquée et où le débat contradictoire est banni ? C'est une provocation pour un Maroc qui veut se démocratiser et non un accomplissement des promesses formulées par les plus hautes autorités de l'Etat.

Pour Houcine El Manouzi, détenu-disparu depuis le 29 octobre 1972 ;

Pour le Commandant Brahim El Manouzi, victime d'une exécution extrajudiciaire le 13 juillet 1971, et dont le corps n'a pas été rendu à la famille

Pour Moujahid Kacem El Manouzi, mort sous la torture à Derb Moulay Chérif au mois de septembre 1970, et dont le corps n'a pas été rendu à la famille ;

Pour Docteur Omar El Manouzi, victime de l'abominable machine de répression, et qui sombre dans la folie.

Pour eux et pour la vérité et la justice, nous ne céderons pas ».

Famille Houcine
EL MANOUZI

Lundi 1 Février 2010

Famille Houcine EL MANOUZI

Revue de Presse du Conseil Consultatif des droits de l'Homme

LE SOIR

Années de plomb

La famille Manouzi charge le CCDH

▶ Selon les Manouzi, la proposition du CCDH d'un nouveau mécanisme pour régler les cas en suspens est «une fuite en avant».

Le CCDH n'en est pas à sa première critique. Depuis la publication, le 14 janvier, du rapport de suivi et de mise en œuvre des recommandations de l'IER, des familles des disparus manifestent leur désappointement. Après la famille de Omar Ouassouli et celle de Abdellatif Salem, c'est au tour de la très emblématique famille Manouzi de pointer du doigt les carences du rapport du CCDH.

«*Le CCDH pouvait avancer dans la voie de la vérité et de l'équité pour clore définitivement le dossier des cas de disparus en suspens. Mais le manque de courage et les lignes rouges qu'il s'est fixées l'ont entravé dans l'accomplissement de la mission royale qui lui a été confiée*», lit-on sur un communiqué diffusé le 28 janvier par la famille Manouzi.

«*En lisant ce rapport, nous apprenons avec stupéfaction que le CCDH n'a fait que reproduire, d'une manière bizarre, les résultats de l'ex-IER que nous avions déjà dénoncés*», tançait la famille de Abdellatif Salem, une dizaine de jours plus tôt. Selon la famille Manouzi, dont quatre membres ont été victimes des années de plomb, les conclusions du rapport présenté par Ahmed Herzenni, il y a deux semaines, semblent avoir comme objectif «*d'éviter la poursuite des responsables tout en consolant les victimes*». Cette approche «personnelle» d'Equité et de Réconciliation «*ne permettra pas au Maroc d'accomplir l'essentiel : cicatriser les années de plomb et se démocratiser*», estime la famille. **T.A.E**

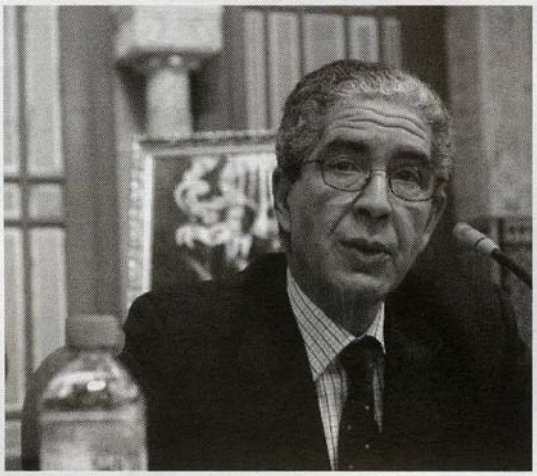

Ahmed Herzenni. (DR)

Revue de presse

أخبار اليوم المغربية

عائلة المانوزي تنتقد المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان

اعتبرت عائلة الحسين المانوزي أن اقتراح المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان اعتماد «آلية جديدة» لحل الحالات العالقة في ملف المختفين، الذين لم يتمكن من تحديد مصيره ولا مكان دفنهم، «هروب إلى الأمام» و«طعن» في الثقة التي وضعتها عائلات الضحايا في المجلس. كما انتقدت العائلة، في بيان توصلت «أخبار اليوم» بنسخة منه، اعتماد المجلس على «اقتناعه الذاتي» فقط لافتراض وفاة الحسين المانوزي، واعتبرت ذلك «جريمة مزدوجة».

Revue de Presse du Conseil consultatif des

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

أسرة الحسين المانوزي تنتقد تقرير المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان

أسرة الحسين المانوزي

بعد صمت طويل ومريب، قرر أخيرا المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان الشروع في نشر تقرير يتناول تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة. وينظر هذا التقرير في نتائج التحقيقات التي تمت مباشرتها منذ سنة 2005 من أجل الكشف عن مصير 66 من المواطنين المختفين قسرا.

ولحد الآن، ليس ثمة مستجد في ما يتعلق بقضية اختفاء الحسين المانوزي، مكانيكي الطائرات، النقابي والمناضل السياسي، الذي تم اختطافه في تونس بتاريخ التاسع والعشرين من أكتوبر 1972، وزج به منذ ذلك الحين في مكان سري بالمغرب، ليظل ملفه محفوظا ضمن تسعة ملفات أخرى يجمع أصحابها مصير مجهول.

وبعد أربع سنوات أخرى من الانتظار والمعاناة والألم، توصلت أسرته وأصدقائه بتقرير موجز ونتائج مثيرة للدهشة، لا تترجم البثة الإرادة في التوصل إلى حقيقة منصفة.

يعتمد المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان على قناعته الذاتية ليفترض «وفاة الحسين» في غياب تام لعناصر مرجعية، والأدلة والمعلومات. ولقد طفت إلى السطح رغبة واضحة في خلط الأوراق من أجل الزيادة من تعقيد هذه القضية. ويتحدث «PF3» ومركز «PF3». في حين أن الاختطاف تم بمركز «PF4» المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان عن اختطافه بمركز سيئ الذكر، التابع للاستخبارات الخارجية «لادجيد»، يوجد ضمن المناطق التي يريد القاضي الفرنسي باتريك رامابيل زيارتها في إطار لجنة الإنابة القضائية المتعلقة باختفاء الهدي بنبركة.

إن العمل على إخفاء الحسين مرة أخرى يعتبر جريمة مزدوجة، ولا يمكن أن يسمح هذا كيفما كان الحال بمحو آثار الجريمة وسرقة الحسين من وطنه وذويه والحيلولة دون الوصول إلى الحقيقة.

إن الدولة مذنبة في هذه القضية، ولقد اعترفت بمسؤوليتها، وعليها أن تدفع نحو إجراء تحقيق معمق من أجل استعادة المختفين والكشف عن أولئك الذين يقفون وراء الحيلولة دون الكشف عن مصيرهم.

إن عدم أخذ المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بالمعلومات التي تم تقديمها إليها خلال لقائه غير رسمي مع أسرة المانوزي ومحامي الأسرة في السابع من دجنبر 2006، مارتيني، يكشف عن غياب الصرامة عن الكيفية التي يتم بها إجراء التحقيق، إذ لم يتم الاستماع إلى الشهود الذين ذكرتهم الأسرة، والأخطر من ذلك أن الشاهد الرئيسي في قضية اختطاف الحسين بتونس، والذي قدمت الأسرة هويته الحقيقية والوظيفة والعنوان، توفي مؤخرا دون أن تتصل به هيئة الإنصاف والمصالحة أو المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، الأمر الذي حرم الأسرة والرأي العام من مصدر مهم من أجل التوصل إلى الحقيقة.

ومن جهة أخرى، أغفل تقرير المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان نقطا أخرى سبق وطرحتها الأسرة كالاستماع مجددا ، والذي لا يزال على قيد الحياة، لمطالبته بتقديم المزيد من التوضيحات عن اختطاف «PF3» لمسؤول بالمراقبة بمركز بداية شهر غشت من سنة 1975، وكذا تسليط الضوء على دور الدرك الملكي في «PF3 » الحسين واحتجازه بمركز وهي .«PF3» القضية، على اعتبار أن إحدى فرق الدرك اعتقلت الحسين بتاريخ 19 يوليوز 1975، بعد فراره من مركز التي باشرت التحقيق حول محاولة الفرار تلك. كما أن هذا الجهاز التابع للدولة هو نفسه الذي أخذ الإخوة بوريكات من من أجل الاحتفاظ بهم في القيادة العامة للدرك الملكي طيلة ست سنوات قبل تحويلهم إلى معتقل تازمامارت «PF3 » مركز . شهر شتنبر 1981

كان بإمكان المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان أن يسلك مسار الحقيقة والإنصاف من أجل إغلاق ملف قضية المختفين بشكل نهائي. لكن غياب الشجاعة ووجود الخطوك الحمراء التي وضعها أمام نفسه حال دون إتمام المهمة الملكية التي أوكلت إليه.

إن التقرير الأخير للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان لم يفد في آخر المطاف إلا في محاولة الإتمام الجزئي لمسار الصحوة التي يعرفها مجال حقوق الإنسان منذ سنوات التسعينيات. وتبدو الخلاصات التي توصل إليها وكأنها وضعت نصب عينيها تجنب متابعة المسؤولين وتقديم المواساة للضحايا. إن هذه المقاربة الشخصية لهيئة الإنصاف والمصالحة لن تسمح للمغرب ببلوغ الأهم: لملمة جراح سنوات الرصاص والتوجه نحو الديمقراطية.

إننا نعتبر مقترح المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان الرامي لوضع آلية جديدة من أجل تسوية القضايا المعلقة هروبا إلى الأمام ومسا بثقة أسر المختفين التي يحظى بها هذا المجلس.

كيف يمكن الحديث عن آلية مجردة من المعنى والمضمون في ظل غياب توصيات واضحة من أجل التفعيل الآني لتدابير ، وتدابير إجبارية من أجل استقدام الشهود الذين «PF3 »احترازية تقضي بالحفاظ على مسارح الجريمة، من قبيل مركز ذكرت الأسر أسماءهم.

إن الأسر تريد استرجاع أقاربها، وهذا حق وليس مطلبا. حق لن يتم السكوت عنه، بل التشديد عليه. هو الحق الذي يتيح لنا كسر حواجز الصمت القاتل الذي يهدد المغرب والذي يريد أن يقذف بنا في غياهب النسيان. وقبول ما تم إخبارنا به يعني قبول ما لا يقبله العقل. وتقديم التأييد لذلك يعني المشاركة في وضع مونتاج فاسد.

كيف يمكن الاستشهاد بمبادئ العدالة الانتقالية في إطار لا يتم فيه الحديث عن مسألة الإفلات من العقاب، ويمنع فيه طرح نقاش معارض. إن هذا استفزاز لمغرب يريد أن يبني ديمقراطيته، وليس إتماما لوعود صاغتها أعلى سلطة في البلاد.

Revue de Presse du Conseil Consultatif des Droits de l'Homme

Annahar Al Maghribia
النهار المغربية
يومية مستقلة

ضحايا الاختطاف ضد حرزني

انتقدت لجنة التنسيق بين عائلات المختطفين مجهولي المصير،وضحايا الاختطاف بالمغرب؛ التقرير الذي تقدم به المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، واعتبرت اللجنة أن النتائج المنشورة في التقرير لا

يمكن اعتبارها جديدة.

الناس بغاو يكولو زعما بأن الرئيس حرزني مادار والو؛يعني السيد مخدامش بدليل أن نفس الملفات التي تركتها هيئة الإنصاف والمصالحة بدون علاج هي نفسها التي تركها المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بدون علاج.

الصباح
يومية مغربية شاملة

حقوق الإنسان ... ثمن المصالحة

9 ضحايا بدون رفات يؤجل تسوية ملف الانتهاكات الجسيمة والتعويض عن الضرر يكلف الدولة 59 مليارا

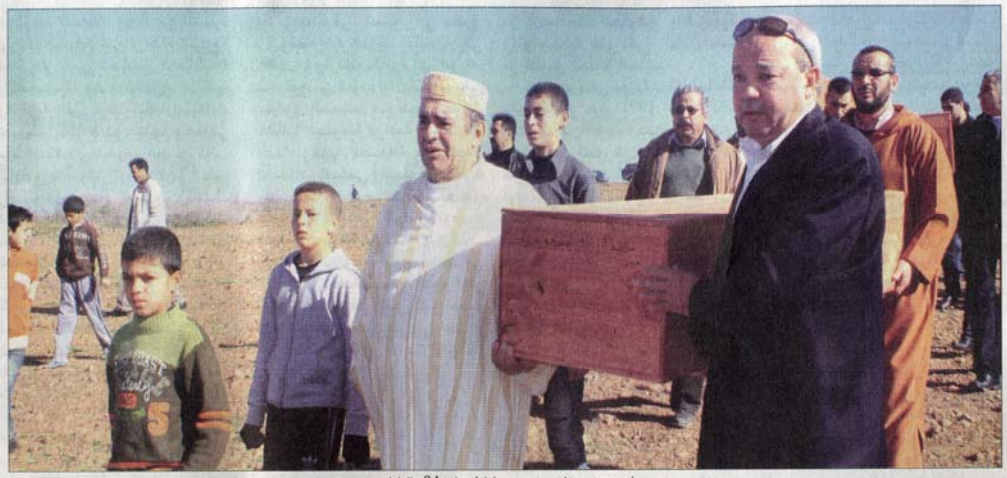

مراسيم دفن رفاة بعض ضحايا أحداث 84 بالناظور (خاص)

في ظل العهد الجديد، راهن المغرب على تسوية ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وقبل العهد الجديد أدرك الملك الراحل، الحسن الثاني، أهمية تدشين مرحلة سياسية مغايرة عن تلك التي تولدت عن الصراع، وغذتها محاولتا الانقلاب على العرش. الخطوة الأولى كانت بإحداث المجلس الاستشاري الملكي لحقوق الإنسان سنة 1990، وذلك في ظل شروط سياسية اتسمت بالانفتاح والتحول نحو مغرب أكثر ديمقراطية، ثم في مرحلة ثانية إحداث وزارة مكلفة بحقوق الإنسان، وفي العهد الجديد أحدث ديوان للمظالم في سنة 2001، وكانت اللحظة الأقوى هيأة الإنصاف والمصالحة التي تعبات من أجل مصالحة المغاربة مع تاريخهم، بجبر الضرر الفردي والجماعي، والبحث عن الحقيقة لمعرفة ما جرى، في زمن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وصياغة وصايا لعدم تكرار هذا الذي جرى.

59 مليار سنتيم قيمة التعويض عن الانتهاكات

تولت الحكومة تخصيص المبالغ اللازمة لتعويض الضحايا، أو ذوي الحقوق، بلغ عددهم الإجمالي 17 ألف و87 مستفيدا، بغلاف مالي وصل إلى 59 مليار و884 مليون سنتيم و975 ألف. المعنيون استفادوا من المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وتسريع وتيرة إنجاز المصالحة أثارت الكثير من الهيآت الحقوقية والأحزاب السياسية، سواء تعلق الأمر بالتعويض عن الضرر أو كشف باقي الحالات العالقة التي لم تتم تسويتها نهائيا. التقرير الأخير للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، كشف أن تعاونا مع الحكومة ورجال الدرك والشرطة العلمية والطب الشرعي، مكن من استجلاء الحقيقة عن 57 حالة من بين 66 حالة من مجهولي المصير، وذلك باستخدام تحاليل الحمض النووي، فيما صنفت تسع حالات أخرى في عداد مجهولي المصير التي يستمر البحث بشأنها.

تفعيل إجراءات جبر الضرر الصحي، المترتب عن سنوات الاعتقال أو الاختفاء القسري، في إطار ما عرف بسنوات الرصاص والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بدأ بتفعيل التوقيع على اتفاقية مع الصندوق الوطني للمنظمة الاحتياط الاجتماعي، لتدبير نظام التغطية الصحية لفائدة الضحايا، ويتعلق الأمر بتكفل الحكومة بتسديد نفقات الانخراط لفائدة الضحايا، بتسليم الضحايا، أو أقاربهم، بطاقات لما يفوق 95 في المائة منهم.

صنف ثان، من الضرر الجماعي، وجدت الدولة نفسها ملزمة بجبره وبهم تلك المناطق التي تضررت لاعتبارات سياسية أو لوجود مراكز الاعتقال السري بها. وهكذا، تم تأسيس عدة تنسيقيات محلية بعدد من الأقاليم، تضم ممثلين عن السلطات المحلية والجمعيات المحلية والمصالح الخارجية والجماعات المحلية، وأعضاء بالمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، تتكلف بالإشراف على التدبير المالي والتقني لهذه المشاريع، التي تساهم في تمويلها وزارات المالية والداخلية، ومؤسسات مالية من قبيل صندوق الإيداع والتدبير ووكالات التنمية.

وصايا لعدم تكرار الماضي الأليم

جاء تقرير هيأة الإنصاف والمصالحة، في أكثر من 700 صفحة، عرض إلى الكثير من التفاصيل عن الأحداث وآثار المسؤوليات وأوصى بإحداث لجنة المتابعة داخل المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، باعتباره الإطار المؤسساتي المعني بتدبير ملفات حقوق الإنسان. التقرير أوصى للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، بمتابعة أربع قضايا، الأولى تهم تنفيذ المقررات المتعلقة بالتعويض ومتابعة تفعيل التوصيات حول الأشكال الأخرى لجبر الأضرار، بما فيها التأهيل الصحي والنفسي للضحايا وبرامج جبر الضرر الجماعي. أما الثانية فتتمثل في تفعيل التوصيات الخاصة بالكشف عن الحقيقة، بالنسبة إلى الحالات التي لم يتم استجلاؤها، واستكمال التحريات بناء على التوصيات ومسارات البحث. ثم تفعيل توصيات الهيأة المتعلقة بالإصلاحات القانونية والتشريعية، باعتبارها الضمانة الحقيقية لعدم تكرار الانتهاكات. أما القضية الرابعة، فتتعلق بحفظ أرشيف هيأة الإنصاف والمصالحة والأرشيف العمومي، وهو الأرشيف الذي يتضمن إرثا مهما من التسجيلات الصوتية والبصرية والمكتوبة، أنجزتها الهيأة في إطار عمليات التحريات والزيارات الميدانية التي قامت بها للضحايا ومراكز الاعتقال، إضافة إلى جلسات الاستماع المنظمة.

عدم تكرار ماضي الانتهاكات والتجاوزات التي جرت، يفترض، حسب هيأة الإنصاف والمصالحة في تقريرها النهائي، تقوية المراقبة الدستورية للقوانين والمراسيم التنظيمية المستقلة الصادرة عن الجهاز التنفيذي، مع التنصيص دستوريا على الحق في الدفع استثناء بلا دستورية قانون من القوانين، مع الإحالة على المجلس الدستوري للفصل فيه. ومن جهة أخرى دعت الهيأة، بناء على النتائج الواردة في تقريرها النهائي، إلى وضع إستراتيجية وطنية متكاملة، مندمجة ومتعددة الأطراف في هذا المجال، ونعتبر أن مكافحة الإفلات من العقاب تتطلب، إضافة إلى الإصلاحات القضائية، وضع وتطبيق سياسات عمومية في قطاعات العدالة والأمن وحفظ النظام.

إحسان الحافظي

مجهولو المصير... ضحايا بدون رفات

عبد الحق الريسي: اختطف في الرابع من أكتوبر 1964 من منزله الكائن قرب مقهى "أوليفييري" بالدار البيضاء. ينتظر المجلس الاستشاري التوصل بنتائج تحليل عينات أخذت من مقبرة يعتقد أنه دفن بها، نقلت العينات في المرة الأولى إلى مختبر جيني وطني، وفي مرحلة ثانية إلى مختبر جيني فرنسي المهدي بنبركة. اعترف تقرير هيأة الإنصاف والمصالحة، بمسؤولية الدولة المغربية في الكشف عن الحقيقة بخصوص هذا الملف باعتبارها طرفا معنيا بالقضية، بحكم اشتباه تورط أحد أجهزتها الأمنية. اختطف المهدي من أمام مقهى بالعاصمة الفرنسية باريس، ويظهر من خلال المعطيات الأولية أن أجهزة رسمية وراء تدبير عملية الاختطاف.

الحسين المانوزي: اختطف بتونس في 29 أكتوبر 1972، خلصت هيأة الإنصاف والمصالحة ولجنة المتابعة إلى التأكد من مسار احتجازه منذ اختطافه بتونس، إلى حين اختطافه من جديد من مركز PF4 في غشت 1975، التقارير تشير إلى وفاته أثناء اختفائه القسري، دون تحديد هوية مختطفيه وظروف وفاته ومكان دفنه.

أنكو أحمد بن علي: اختفى في نهاية السنة الدراسية بالرابعة إعدادي بثانوية، ولي العهد بورزازات، سنة 1974، كان يدرس جنبها تلميذا داخليا، وكانت له علاقات بتلاميذ من الأقاليم الجنوبية اختفوا بدورهم سنة 1975. لم تتمكن الجهود المبذولة من الكشف عن مصيره.

عمر الوسولي: أجرت هيأة الإنصاف والمصالحة تحريات بشأنه، توصلت إلى وجوده خارج أرض الوطن إلى حدود سنة 1994. راجت أخبار سنة 2004 عن ظهوره بالرشيدية وأرفود، لا يعرف مصيره إلى حد الآن ويسجل ضمن لائحة مجهولي المصير.

أكودار اليزيد: اختفى في سادس وعشرين مارس 1980 وهو في طريقه إلى مقر عمله، حيث كان يشتغل عونا تقنيا بالإدارة الجهوية لوزارة الفلاحة بأكادير، يجهل مصيره.

الصالحي المدني: اعتقل سنة 1974 لنصف شهر عندما كان طالبا، حصل على الإجازة والتحق قائدا متدربا بمدرسة تكوين الأطر بالقنيطرة، بعدما قدم استقالته، والتحق بالمحاماة سنة 1986، اختفى في منتصف ماي من السنة نفسها. لم تمكن الجهود المبذولة من قبل هيأة الإنصاف والمصالحة ولجنة المتابعة من الكشف عن مصيره.

محمد إسلامي: اختفى من منزل أخته بحي الحبيط بالرباط بتاريخ 29 نونبر 1997، حوالي الساعة التاسعة ليلا، ناقش أطروحة الدكتوراه بيومين قبل اختفائه، من مواليد 1970 بتوسيت إقليم وجدة. يجهل مصيره.

عبدالرحمن درويش: شوهد رفقة ثلاثة عناصر مجهولي الهوية بتاريخ 20 يوليوز 1999 داخل سيارته، مرسيديس 250، اختفت السيارة أيضا. كان يشتغل عاملا مهاجرا بألمانيا، ويرجح وجود قرائن قوية على اختطافه.

إ.ح

الصباح
يومية مغربية شاملة

خط أحمر

نادية البوكيلي

المصالحة المشوهة

كثر اللغط بشأن ملف حقوق الإنسان في البلاد. الذين لبسوا نظارات وردية، يعتقدون أن المغرب طوى صفحة أليمة من ماضي انتهاكات حقوق الإنسان التي بصمت مرحلة عريضة من تاريخه. أما الذين ينكبون يوميا على متابعة مجال حقوق الإنسان، ويعرفون الخبايا والأسرار، فيؤمنون بأن المغرب مازال أمامه شوط كبير للقطع النهائي مع الماضي.

لقد حاول أحمد حرزني، رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان أن يقنع الجميع بأن انتهاكات حقوق الإنسان أصبحت في خبر كان، وأن الملف طوي إلى غير رجعة، وأن جميع الضحايا تم إنصافهم ومنحهم الحقوق التي يستحقونها. لكن في المقابل، اعترف حرزني أن "بعض الحالات" فقط ظلت مجهولة المصير، ولم يصلها خيط الحقيقة. لقد عجز المجلس، ومن خلاله هيأة الإنصاف والمصالحة، عن تفكيك شفرة الاعتقالات التي طالت المهدي بن بركة في باريس والحسين المانوزي في تونس.

كما وجد حرزني نفسه محرجا ويقول للرأي العام إن آخرين من أمثال بن علي أتكو واليزيد أكودار وعمر الوسولي والمدني الصالحي ومحمد اسلامي وعبد الرحمن درويش مازالوا في عداد مجهولي المصير، وأن الهيأة، بالإمكانيات المادية والبشرية التي سخرت لها، أخفقت في الوصول إلى النبش في هذه الملفات.

إن الاعتراف بوجود جهات رفضت التعاون والتعامل مع المجلس الاستشاري للوصول إلى تجلي الحقيقة كاملة غير منقوصة، يعني أن المغرب مازال لم يقطع مع ماضي انتهاكات حقوق الإنسان، وأنه لم يتصالح، إلا، نسبيا مع هذا الماضي الأليم، كما أن الصفحة لم تطو بعد.

إن ما يتعلق بالمصالحة مع الماضي يحتاج فعلا إلى إرادة سياسية تنخرط فيها جميع الأطراف بدون استثناء، وإلا فإننا سنكون أمام "مصالحة مشوهة" أو "مصالحة معاقة"، لا تعكس روح المبادرة التي أريد من خلالها إدخال المغرب مرحلة جديدة.

لقد كان من اللائق أن يكشف حرزني بشجاعة عن الجهات التي رفضت أن تكون طرفا فعالا في استجلاء الحقيقة، كما أنه كان عليه أن يبرئ ذمته، مادام اسمه أضحى مقرونا بتصفية ملفات حقوق الإنسان.

إن الذين يتحملون مسؤولية الإسهام في طي صفحات الماضي، يفترض أن يتحلوا بالشجاعة الكافية، فأمل عائلات وأقارب ضحايا الاختطاف والتعذيب خلال سنوات الرصاص كان كبيرا، وأدى الإعلان عن إحداث هيأة الإنصاف والمصالحة، التي قاد سفينتها الحقوقي الراحل إدريس بن زكري، إلى انشراح في صفوف هؤلاء، لكن أن يعود المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، ويتحدث عن عجزه عن إماطة اللثام عن ملفات الاختطافات التي تعد من العيار الثقيل، معنى هذا أن المغرب مازال أمام تحد كبير، وينتظره مسار طويل للقطع الحقيقي مع ممارسات الماضي ولجبر ضرر كافة الضحايا ماديا ومعنويا.

Revue de ... de l'Homme

الصباح
يومية مغربية شاملة

صورة وتعليق

38 سنة من الانتظار من أجل قبر

والدا المختطف الحسين المانوزي، بصبر العائلة السوسية القادمة من البلاد العالة، غير بعيد عن منطقة تافراوت، ينتظران أن تظهر حقيقة واحد من مجهولي المصير، الذين بصموا التاريخ، لأنهم استعصوا على الفهم. في البدء كانت الحاجة خديجة الشاو، الوالدة، والحاج علي المانوزي، الوالد، ينتظران عودة الابن المختطف، منذ نهاية أكتوبر من سنة 1972 بتونس، واليوم انضاف إلى قائمة الباحثين عن الحقيقة، حفيد في مقتبل العمر، يلوح بشارة النصر، في الصورة، تيقنا منه أن الليل سينجلي لا محالة، وتظهر الحقيقة التي حجبتها سنوات الرصاص، وماتزال.

تتضارب الآراء حول واقعة الاختطاف، وتشترك في أن منفذيها نقلوه يومها على متن سيارة دبلوماسية عبرت الجزائر، وشهادات من نجوا من تازمامارت أكدت أن المانوزي دخل السجن السري، حيا، وضابط "الكاب 1"، المتقاعد أحمد البخاري كشف أن فرقة أمنية أحدثها الجنرال الدليمي، تكلفت باختطاف الحسين المانوزي من تونس، من خلال تسخير شبكات المهربين بالجزائر. نقل المانوزي، إلى المغرب ومنه اختفى... إلى يومنا.

ا.ح

Revue de Presse du Conseil consultatif

الصباح
يومية مغربية شاملة

هوة الخلاف تتسع بين حرزني والمنظمات الحقوقية

رئيس مجلس حقوق الإنسان يؤكد أنه قام بالواجب والحقوقيون يقولون العكس

تتواصل لعبة شد الحبل بين المنظمات الحقوقية الوطنية التي تقول إن ملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان لم يُطو بعد، طالما أن العديد من التوصيات المتضمنة في التقرير النهائي لهيأة الإنصاف والمصالحة لم تر طريقها إلى التنفيذ، وبين أحمد حرزني، رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان الذي رسم، أخيرا، صورة إيجابية حول عمل المجلس في مجال متابعة تنفيذ توصيات هيأة الإنصاف والمصالحة، من خلال إعلانه في أكثر من مناسبة، آخرها تقديم تقرير المجلس حول متابعة تنفيذ تلك التوصيات، أن جل هذه التوصيات تم تنفيذها، وأنه حان الأوان لتفرغ المجلس للجيل الجديد من الحقوق التي تهم، بالخصوص، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، إلى جانب الاشتغال على معالجة ملفات أخرى مرتبطة أساسا بالهجرة، واللجوء، والاتجار في البشر.

الاختلاف في موقف الطرفين مبني أساسا على موقع كل طرف، فالجمعيات الحقوقية تنطلق من موقعها كجمعيات مستقلة فاعلة في المجال الحقوقي، وتريد أن ترى كل توصيات هيأة الإنصاف والمصالحة طريقها إلى التفعيل دون نقصان، أو تردد، أو تأخير في الآجال، وتصر على الربط بين تفعيل هذه التوصيات، وبين طي صفحة ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، أما المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، فإنه باعتباره مؤسسة رسمية، والطرف الأساسي في متابعة تفعيل التوصيات، يعتبر أنه قام بعمله على الوجه المطلوب، وأن من غير المقبول أن يبقى المجلس أسير بعض التوصيات التي لم تر طريقها إلى التنفيذ لأسباب موضوعية، ومنها الحالات التسع التي عجز المجلس الاستشاري، وقبله هيأة الإنصاف والمصالحة، عن الكشف عن حقيقتها.

ومن بين أبرز التوصيات التي تقول المنظمات الحقوقية إنها لم تر النور بعد، الإصلاحات المؤسساتية والتشريعية، والحكامة الأمنية، وإصلاح القضاء الذي ما يزال في بداية مسارة الإصلاحي، والإجراءات المتعلقة بعدم الإفلات من العقاب، إلى جانب الاعتذار الرسمي للدولة.

ويقف أحمد حرزني، على طرف النقيض من الجمعيات الحقوقية، إذ عبر دائما عن قناعته بأن المجلس لم يتقاعس في تنفيذ توصيات هيأة الإنصاف والمصالحة، بل ذهب إلى حد القول، في الندوة الصحافية التي عقدها بمناسبة تقديم تقرير متابعة تنفيذ توصيات هيأة الإنصاف والمصالحة، إن ما أنجزه المغرب في مجال التصالح مع ماضيه، لم يتحقق في أي بلد آخر، مستشهدا بتجربة جنوب أفريقية، الذي بعد 15 سنة من خوض تجربة المصالحة مع ماضيه، ما زال ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ينتظرون الحصول على التعويضات. كما أن البرازيل قامت فيها القيامة لما بدأ الحديث بروج عن إحداث لجنة للحقيقة، بل إن دولة أوربية جارة للمغرب لم تجرؤ حتى على فتح ملف ماضيها السياسي.

جمال بورفيسي (مكتب الرباط)

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits

الصباح
يومية مغربية شاملة

سعدي: ملفات الانتهاكات الجسيمة ستظل مفتوحة

الباحث الجامعي قال لـ الصباح إن حقوق الإنسان بالمغرب في مفترق الطرق بسبب التردد دون أن يشكل الأمر ردة حقوقية

اعتبر الباحث محمد سعدي، أستاذ حقوق الإنسان والحريات العامة بجامعة محمد الأول، بوجدة، أن هناك نوعا من التردد والانتظارية على مستوى التعامل مع مجموعة من القضايا الحقوقية، من قبيل استقلالية القضاء وحرية الصحافة والاحتجاج الاجتماعي السلمي والحقوق الثقافية الأمازيغية وسمو القانون الدولي لحقوق الإنسان على القوانين الوطنية وتجاوزات حملة مكافحة الإرهاب. وأضاف السعدي، أن هذه الانتظارية لا تعني أن المغرب يعيش ردة حقوقية باعتبارها لا تحمل طابعا منظما وممنهجا. وقال سعدي، إن معظم التجارب الدولية في مجال العدالة الانتقالية اتجهت نحو تبني عدالة بديلة عن العدالة الجنائية، تهدف إلى التعامل مع إرث الانتهاكات بمنهجية شاملة تتضمن كشف الحقيقة وجبر الضرر، وإعادة الاعتبار للضحايا والإصلاح المؤسساتي ووضع ضمانات لعدم تكرار مثل تلك الانتهاكات.

● في ظل التطورات الحالية، كيف تقيمون تجربة تسوية ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في المغرب؟

● التجربة متميزة وفريدة من نوعها، فالمغرب هو أول بلد في شمال إفريقيا والشرق الأوسط تكون له الجرأة لمواجهة ماضيه الأسود في مجال الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. ومسار المصالحة الحقوقية الذي بدأه المغرب منذ التسعينات من القرن الماضي وتوج بإنشاء هيأة الإنصاف والمصالحة، أدى إلى تحقيق الانفراج والانفتاح داخل المشهد السياسي المغربي.

كانت الهيأة مطالبة في وقت زمني وجيز بمهمة البحث والتحري حول الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي عاشها المغرب خلال حقبة تاريخية تتجاوز 40 سنة (من 1956 إلى 1999)، وبالإضافة إلى أن اختصاص اشتغالها الزمني هو الأطول ضمن تجارب العدالة الانتقالية في العالم، فإن هذه الفترة من تاريخ المغرب عرفت (خصوصا مرحلة 1956 1965-) زخما من الأحداث والصراعات السياسية المتشابكة والمعقدة والتي قدمت حولها قراءات تاريخية متعددة ومتباينة. وبعد تقديم التقرير النهائي لا يمكننا إلا أن نحيي العمل الجماعي الهام الذي قام به أعضاء الهيأة، وأن نسجل بايجابية مكتسبات هذا العمل على مستوى الكشف عن الكثير من المعطيات والحقائق حول طبيعة ومدى جسامة الخروقات والكشف عن مسؤوليات أجهزة الدولة وبعض الفاعلين السياسيين، وجبر الضرر المادي والمعنوي. وتميزت هيأة الإنصاف والمصالحة عن باقي تجارب الحقيقة والإنصاف بتبنيها لجبر الضرر الجماعي، أي دعم مشاريع اجتماعية تنموية في المناطق التي كانت الأكثر تعرضا لانتهاكات حقوق الإنسان (الريف وفكيك وتازمامارت واكدز وزاكورة والأطلس المتوسط...).

خلقت هذه التجربة دينامية حقوقية جديدة وفتحت نقاشا عموميا هاما حول مواضيع تهم، الحقيقة التاريخية، المساءلة، الانتقال الديمقراطي، الذاكرة، سؤال الهوية.... رغم هذا فإن هذه المصالحة لا تشكل غاية في حد ذاتها، بل هي لبنة ضمن مسلسل طويل وصعب لبناء المصالحة الحقوقية الشاملة. ولا بد من الإشارة في هذا السياق، إلى أن هذه التجربة لم تركز على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، وكذا الحقوق الثقافية واللغوية التي عرفت أيضا انتهاكات ممنهجة ذات طابع مكثف وجماعي منذ استقلال المغرب. الهيأة كانت بداية واعدة وما زال ينتظرنا الكثير من العمل لحفظ الذاكرة والكشف عن السياقات التاريخية لانتهاكات حقوق الإنسان بالمغرب خصوصا في السنوات الأولى من الاستقلال. وعلى سبيل المثال فإن التقرير النهائي لا يشير إلى السياق التاريخي للتصفيات الجسدية المكثفة بعد الاستقلال، ولا إلى أحداث الريف في 1958 و 1959، التي عرفت انتهاكات جسيمة ومكثفة ما زالت موشومة في الذاكرة الجماعية لسكان هذه المنطقة التي عانت عقابا جماعيا عنوانه التهميش والإقصاء ضمن سياسة ممنهجة للدولة. ولهذا فإن ملفات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ستظل مفتوحة.

يبقى أن عمل هيأة الإنصاف والمصالحة شكل دعما لمسلسل البناء الديمقراطي لتكريس سيادة دولة الحق والقانون بالمغرب، وما هو مطروح الآن هو بلورة مقاربة جديدة للتعاطي مع هذه التجربة قصد استخلاص العبر لبناء مستقبل لا يتكرر فيه ما جرى في الماضي.

● بين الفينة والأخرى تظهر مؤشرات تراجعات في المجال الحقوقي، هل نحن أمام ردة حقوقية؟

● من وجهة نظر موضوعية، لا أعتقد بأنه يمكن وصف وضعية حقوق الإنسان اليوم في المغرب بالردة الحقوقية أو الانتكاسة، نعم هناك تجاوزات وأحيانا تراجعات عن مجموعة من المكتسبات الحقوقية، لكن بصفة عامة الانتهاكات تبقى متفرقة ومنفردة ولا تحمل طابعا منتظما وممنهجا. والنظام السياسي أصبح أكثر انفتاحا وأقل تسلطية، كما أن فضاء الحريات على العموم أوسع بكثير مما كانت عليه في السابق.

المغرب في التقارير الدولية

العديد من التقارير الدولية للمنظمات الحقوقية الدولية غير الحكومية (هيومن رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية والفدرالية الدولية لحقوق الإنسان ومراسلون بلا حدود...)، أصبحت تجمع على أن المغرب يعيش في المدة الأخيرة تراجعات على مستوى حقوق الإنسان وهي قد تهدد وتعصف بالمكاسب الحقوقية المهمة التي حققها المغرب طوال عدة سنوات، وهذا ما يمنح صورة سلبية عن المغرب الحقوقي لدى الهيات الدولية والمجتمع الدولي. وأحيانا تحتوي هذه التقارير على الكثير من المغالطات والمعطيات الانتقائية وتعتمد على أسلوب التضخيم، ولكن على العموم فإن أي متتبع للشان الحقوقي بالمغرب لا بد أن يلاحظ ويسجل وقوع عدة تجاوزات على مستوى احترام حقوق الإنسان.

ويبدو لي أن الواقع وحركية المجتمع أصبحا متقدمين بشكل كبير على العديد من المنظومات القانونية، وهذا ما يمكن أن ينطبق على قانون الحريات العامة (قانون الجمعيات والتجمعات والصحافة). وهذا يؤكد أنه حان الوقت لتقوم الدولة ببلورة سياسات حقوقية عامة جديدة تمنح مخرجات رشيدة لتضخم المطالب الحقوقية داخل المجتمع المغربي. والمقاربة الرسمية المعتمدة في مجال حقوق الإنسان ينبغي أن تتوفر على قوة اقتراحية أكبر لتستجيب وترافق الديناميات الحقوقية والمجتمعية التي يعيشها المغرب.

الصباح
يومية مغربية شاملة

المغرب الحقوقي أصبح في مفترق طرق ونحس أنه كلما تقدم خطوتين إلى الأمام إلا وتراجع خطوة إلى الوراء. هناك نوع من التردد والانتظارية على مستوى التعامل مع مجموعة من القضايا الحقوقية الراهنة :استقلالية القضاء وحرية الصحافة والاحتجاج الاجتماعي السلمي والحقوق الثقافية الأمازيغية وسمو القانون الدولي لحقوق الإنسان على القوانين الوطنية وتجاوزات حملة مكافحة الإرهاب.... والمكاسب الحقوقية التي تحققت في السنوات الماضية تحتاج اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى نفس جديد ودفعة قوية للتاكيد على أن اختيار المغرب لاحترام حقوق الإنسان لا رجعة فيه.

● يوجد اختلاف على مستوى تدبير ملف حقوق الإنسان بالمغرب، بين دعاة العدالة الانتقالية (عفا الله عما سلف)، ودعاة العدالة الجنائية (تفعيل المتابعة القضائية)، ما هي وجهة نظركم في الموضوع؟

● ليس ثمة تجارب عالمية نموذجية حول كيفية تسوية انتهاكات حقوق الإنسان المقترفة في الماضي. معظم التجارب الدولية في مجال العدالة الانتقالية اتجهت نحو تبني عدالة بديلة عن العدالة الجنائية التي تقوم على المساءلة الفردية والمتابعة الجنائية. والعدالة الانتقالية تهدف إلى التعامل مع إرث الانتهاكات بمنهجية شاملة تتضمن كشف الحقيقة، وجبر الضرر وإعادة الاعتبار للضحايا والإصلاح المؤسساتي ووضع ضمانات لعدم تكرار مثل تلك الانتهاكات وإحياء الذاكرة الجماعية. وهي ترتكز على فكرة أن المطالبة بالعدالة الجنائية لن يؤدي بالضرورة إلى طي صفحة الماضي، بل قد تفرز مزيدا من العنف والاضطراب السياسي، ولا بد من توطيد السلم والديمقراطية والتنمية وسيادة القانون. في هذا الإطار فإن السياقات السياسية الانتقالية دائما ما تكون هشة وصعبة، وبالتالي تحتاج كي تنجح للاستقرار السياسي القائم على التبني التدريجي لمجموعة من الإصلاحات الحقوقية، التشريعية والمؤسساتية التي تكون أكثر فعالية من تطبيق العدالة الجنائية.

ولنا عبرة في تجربة لجنة الحقيقة بالسالفادور عام 1991، فقد ارتات الكشف عن أسماء كبار المسؤولين العسكريين المتورطين في انتهاكات حقوق الإنسان أثناء حكم النظام العسكري مما أدى إلى أزمة سياسية داخلية خانقة تم على إثرها إصدار قانون العفو الشامل الذي أنهى تحقيقات اللجنة ومنع متابعة هؤلاء المسؤولين.

بالنسبة إلى المغرب، كانت التجربة الفريدة داخل مسارات العدالة الانتقالية التي تبنت مسار الانتقال الديمقراطي بدون إحداث قطيعة جذرية مع النظام السياسي السابق، أي أنها توخت التغيير في ظل الاستمرارية. لهذا فإنها راهنت على التغيير التدريجي لبناء دولة القانون والمؤسسات. كما أن فتح باب المساءلة الجنائية الفردية من شأنه أن يجر البلاد إلى مناخ سياسي يحكمه الاحتقان والضغينة والحسابات السياسية الضيقة. لهذا وعلى اعتبارها هيأة غير قضائية فإن هيأة الإنصاف والمصالحة لم تثر المسؤولية الفردية عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في الماضي، و لم تفتح متابعات جنائية ضد المسؤولين عنها. فقد اتجهت إلى تغليب مقاربة المسؤولية المؤسساتية للدولة على اعتبار أن الانتهاكات التي عاشها المغرب في الماضي لم تكن أفعالا فردية من فعل أشخاص محددين، بل كانت تنفيذا لسياسات عامة ممنهجة للدولة. ولا أعتقد أنه عبر محاكمة مجموعة من الأفراد المسؤولين عن هذه الانتهاكات يمكن تحقيق مصالحة حقيقية بناءة تعزز الأمل في غد حقوقي أفضل.

● ما هي قراءتكم لمستويات إخفاق تنفيذ توصيات الإنصاف والمصالحة؟

● إن القوة المعنوية الحقيقية للتقرير النهائي تكمن في التوصيات الجريئة التي اقترحتها، فقد استجابت لانتظارات الفاعلين الحقوقيين، وأشاد بها حتى المعارضون لمنهجية وفلسفة عمل الهيئة. وفي نظري فإن هذه التوصيات الهامة التي حظيت بدعم كل الحركات الحقوقية ومكونات المجتمع المدني يجب أن تشكل أرضية حقوقية توافقية لبناء فعل حقوقي جماعي يتوخى تفعيل المشروع المجتمعي الديمقراطي الحداثي. وقد نجحت الهيأة إلى حد بعيد في رهانها على مقاربة الإصلاح العام الشامل كمقياس لتعزيز دمقرطة الدولة والمجتمع.

مؤخرا ارتفعت أصوات العديد من الهيآت للمطالبة بتفعيل توصيات هيأة الإنصاف والمصالحة، وللأسف الشديد نلاحظ مرة أخرى أنه أمام حيوية وحركية فعاليات المجتمع المدني هناك سكون وخمول للمجتمع السياسي الذي يبدو أنه فقد روح المبادرة والفعل وأصبح حبيس ردود الأفعال. فقد تعامل منذ البداية ببرودة ولامبالاة مع عمل الهيأة، والحكومة افتقدت الإرادة والجرأة للشروع في التنفيذ الجدي للتوصيات. كما أن البرلمان والأحزاب السياسية لم يمنحا أي اهتمام للتوصيات، باستثناء مبادرة حزب الأصالة والمعاصرة بالبرلمان، ولم يتم إدراج مضامين هذه التوصيات ضمن البرامج الانتخابية للأحزاب.

محمد سعدي

وفي نظري، المدخل الرئيسي اليوم لتحويل هذه التوصيات لواقع ملموس هو مدخل الإصلاح الدستوري، وقد جاءت المبادرة الملكية الأخيرة بخصوص الجهوية الموسعة لتمنح المصداقية لهذا الخيار. وهناك توصيات أصبحت تتطلب تنفيذا فوريا كما هو الشان لإلغاء عقوبة الإعدام عبر الانخراط في البروتوكول الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وكذا المصادقة على نظام روما المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية. هذا الأمر سيتطلب في مرحلة ثانية الشروع في ملاءمة التشريع الوطني مع القانون الدولي لحقوق الإنسان، مما يترتب عنه إجراء تعديلات دستورية لإقرار الحماية الدستورية للحقوق والحريات والتاكيد على استقلال القضاء وسمو المواثيق الحقوقية الدولية على التشريعات الداخلية. وعلى مستوى آخر فإن التوصيات المتعلقة بإرساء حكامة أمنية تحدد بدقة الإطار القانوني ووظائف المؤسسات الأمنية سيحتاج إلى نهج سياسة التغيير التدريجي عبر مراحل نظرا لكون مصالحة البعد الأمني والحقوقي ما زال يحتاج للكثير من المجهودات.

ويبدو لي أن رهان تفعيل التوصيات يبقى شرطا أساسيا للقطع مع ممارسات الماضي وإعادة الثقة للمواطن في المؤسسات لبناء مجتمع ديمقراطي حقيقي. وهذا الرهان مسؤولية جماعية تقع على عاتق جميع الأطراف المعنية سواء الرسمية أو المدنية.

— أجرى الحوار: إحسان الحافظي

في سطور

■ محمد سعدي

■ أستاذ حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بجامعة محمد الأول بوجدة.

■ حاصل على عدة شهادات جامعية في حقوق الإنسان بفرنسا وسويسرا وإسبانيا.

■ شارك في تأطير ورشات تكوينية في مجال حقوق الإنسان بالمغرب وخارجه.

■ صدر له العديد من الكتب أخرها " الطريق الصعب لحقوق الإنسان بالمغرب" عن دار لارماطان بباريس.

Revue

الصباح
يومية مغربية شاملة

خروقات الماضي مازالت مستمرة

ضحايا الانتهاكات الجسيمة يطالبون بمحاكمة الجلادين وإبعادهم من مناصب المسؤولية

هل طوى المغرب بصفة نهائية صفحة الخروقات الخاصة بحقوق الانسان؟ وهل استجاب لكل التوصيات التي رفعتها في وقت سابق هيأة الإنصاف والمصالحة؟ وهل ما يقوله ويصرح به أحمد حرزني، رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الانسان، بخصوص الموضوع ذاته، حقيقة أم مجرد محاولات منه، للهروب إلى الأمام، وذلك للنجاة من مقصلة الجمعيات الحقوقية؟

وهل صحيح أن الانتهاكات الجسيمة التي عرفها المغرب زمن التوتر السياسي ما بين القصر والمعارضين، مازالت آثارها وتداعياتها ترخي بظلالها على المشهد الحقوقي في بلادنا؟ وهل ما صدر عن الهيأة التي كان يرأسها الراحل ادريس بنزكري وجد طريقه إلى التنفيذ؟

جوابا عن الاستفهامات ذاتها، نؤكد أن هيأة الإنصاف والمصالحة التي انشئت في سنة 2004، وواصلت في عام 2005 بحثها في الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والمرتكبة بين عامي 1956 و1999، أثارت نقاشات تخرق المحرمات بشأن القمع الذي مورس في الماضي. ومن المعلوم أنه بين دجنبر 2004 ومايو 2005، استمعت الهيأة نفسها، إلى شهادات حوالي 20 ألف من الضحايا وورثتهم، كما نظمت سبع جلسات استماع علنية للضحايا، جرى بعضها أمام عدسات التلفزيون. والكل يتذكر أن منتقدي الهيأة كانوا يصرحون علنا أنها لم تستطع تسمية المرتكبين علنا أو معاقبتهم، الأمر الذي ضعف من مساهمتها في إنهاء حالة الإفلات من العقاب. ولا يزال عدد ممن يشتبه بارتكابهم انتهاكات خطيرة أثناء الفترة التي جرت، يحتلون مناصب عالية أو يشغلون مقاعد برلمانية.

وفي الوقت الذي «يتبجح» فيه حرزني وغيره من الذين أنيطت بهم تصفية تركة هيأة الإنصاف والمصالحة، بطي النهائي لماضي انتهاكات حقوق الانسان في بلادنا، تظهر من حين لآخر على سطح الأحداث الحقوقية ملفات تنطق بجملة من الخروقات، إذ قبل أن يعلن رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الانسان عن الطي ذاته في لقاء مع رجال الإعلام الأسبوع ما قبل الماضي، عبر معتقلون سابقون ينتمون إلى «تكتل ضحايا القمع السياسي من أجل التفعيل الفوري والعادل لجبر الضرر الفردي» عن رفضهم أي حلول ترقيعية للملفهم العالق منذ سنوات عديدة.

واعتبر مصدر من المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف، في حديث مع «الصباح»، أنه على ضوء ما تم الإعلان عنه رسميا بخصوص تنفيذ توصية هيأة الإنصاف والمصالحة المتعلقة بالإدماج الاجتماعي، أن المعتقلين السياسيين، يؤكدون تشبثهم بمطالبهم المشروعة التي تعطي لجبر الضرر الفردي معناه الحقيقي، بما يضمن الحياة الكريمة واسترداد الفرص المفوتة.

وشدد المعتقلون السياسيون السابقون على ضرورة التنفيذ العاجل والفوري لتوصية الإدماج الاجتماعي، وتسوية الأوضاع الإدارية والمالية العالقة، مع مراعاة المعطيات الشخصية في التنفيذ. ودعا أعضاء المنتدى إلى الأخذ بعين الاعتبار الحق في استدراك الفرص الضائعة، بما هي جزء جوهري في أي جبر حقيقي للضرر، ويدخل في ذلك مطلبيا التقاعد والأقدمية منذ تاريخ الانتهاك، واستكمال الإدماج الاجتماعي على الذي تم بناء على قرارات إدارية سابقة للهيأة. وعبر المعتقلون السياسيون السابقون عن رفضهم «بشكل تام» أي تنفيذ للتوصية يقوم على الحلول الترقيعية أو المهينة أو التي لا تضمن الحد الضروري للحياة الكريمة، مثل الأكشاك ومأذونيات النقل وما شابه، مشددين، في سياق آخر، على ضرورة منحهم أحقية الاستفادة من التغطية الصحية الشاملة والمجانية، مؤكدين استعدادهم لـ«النضال من أجل مطالبنا العادلة والمشروعة».

وإذا كان رفاق حرزني ينفون عودة المغرب إلى ارتكاب خطيئة الاختطاف، فإن الصالونات الحقوقية، عادت في الآونة الأخيرة، للتحدث بقوة عن ظاهرة الاختطافات من طرف الأجهزة الأمنية في المغرب، في قضايا مختلفة، وسارعت هيات ومنظمات ناشطة في مجال حقوق الإنسان، إلى دق ناقوس الخطر، محذرة من تنامي عمليات الاختطاف والاحتجاز في معتقلات وسجون يقال إنها سرية، ولا تخضع لمراقبة السلطات القضائية.

ففي الصيف الماضي، الذي يصادف اليوم العالمي ضد الاختفاء القسري، أعادت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، والمنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف، الحديث عن عودة شبح الاختطافات، في قضايا الإرهاب والسياسة، واعتبرت أن الاختطاف «جريمة مركبة، تتكثف فيها انتهاكات متعددة لحقوق الإنسان، من اعتداء على الحق في الحياة والحق في الحرية والحق في السلامة البدنية والأمان الشخصي»، كما وصفته بـ«الانتهاك الصارخ للقوانين الوطنية للدول التي تجرم ممارسة الاختطاف والتعذيب، ومساسا مباشرا بالمنظومة الكونية لحقوق الإنسان».

ونبه الحقوقيون من مغبة استمرار العمل ببعض المعتقلات السرية، على سمعة البلاد، في المحافل الدولية، مؤكدين أن الشهادات المنشورة في الصحافة، والمتوصل بها، تؤكد أن العديد من المختطفين، مغاربة وأجانب، تعرضوا لأبشع أنواع التعذيب، في عزلة تامة عن العالم الخارجي. وتشير العديد من المصادر إلى «اختطاف» عشرات المتهمين في قضايا متعلقة بالإرهاب أو الاتجار في المخدرات، أو السياسة، منذ مطلع السنة الجارية، وتؤكد أن «مسلسل التعذيب انطلق مباشرة بعد الاختطاف، والاحتجاز في معتقلات سرية». ويشدد الناشطون في مجال حقوق الإنسان، على ضرورة الحرص على القطع مع زمن الانتهاكات الإنسانية، من خلال وضع قانون يجرم الاختطاف والتعذيب، إضافة إلى «مساءلة الجلادين في معتقلات الشرطة». وقبل ذلك، يصر الحقوقيون على أهمية استبعاد محاضر الشرطة القضائية، في قضايا مختلفة، أثناء المحاكمة، على اعتبار «وجود قرائن تؤكد أن ما ورد فيها مفبرك، وأن التحقيقات كانت بعيدة عن الواقع والحقيقة».

ويطالب «ضحايا القمع السياسي» في المغرب، سنوات السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، رئيس المجلس بالتدخل لدى الجهات الحكومية من أجل ضمان التفعيل العاجل والسليم لتوصية الإدماج وإعادة الإدماج الاجتماعي، بكل ما يترتب عن ذلك من نتائج تشمل التقاعد والأقدمية، إضافة إلى التسوية الفورية لكل الجوانب الإدارية والقانونية والمالية، ورفض أي شكل من أشكال الالتفاف على حقوقهم المشروعة بما يؤدي إلى إفراغها وإفراغها من مضمونها الفعلي، كما حصل مع توصية التغطية الصحية، يقول المعتقلون، معتبرين أن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان «يتحمل كامل المسؤولية عن الوضع الذي آلوا إليه»، وذلك باعتباره أداة لمتابعة تنفيذ التوصيات المذكورة، بيد أن مصدرا مقربا من حرزني قال إن «مسؤولين حكوميين يعرقلون توصيات الإنصاف والمصالحة».

عبدالله الكوزي (مكتب الرباط)

ضحايا تازمامارت وفعاليات حقوقية في ندوة سابقة (أرشيف)

Revue

الصباح
يومية مغربية شاملة

قـــالوا...

▪ خالد الشرقاوي السموني*: هناك تأخر في تفعيل العديد من التوصيات

لا يمكن القول إن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان نفذ جل توصيات هيأة الإنصاف والمصالحة، صحيح أن هناك بعض التوصيات وجدت طريقها إلى التفعيل، لكن هناك عدد كبير من التوصيات التي تضمنها تقرير الهيأة ما زالت تنتظر التفعيل، على رأسها الإصلاحات المؤسساتية والتشريعية والدستورية، والإجراءات المرتبطة بعدم الإفلات من العقاب، وملاءمة القوانين الوطنية مع التشريعات الدولية، والحكامة الأمنية، لذلك لا يمكن القول إن الملف طوي، بل هناك عمل كثير ينتظر المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان.
نعتبر في المركز المغربي لحقوق الإنسان أن ملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ما يزال مفتوحا، وأن هناك تأخرا في التفعيل الأمثل والمنتظم للعديد من التوصيات الواردة في التقرير النهائي لهيأة الإنصاف والمصالحة، رغم مرور أزيد من أربع سنوات على صدور التقرير، مع تأكيدنا ضرورة التعاطي الجدي مع الملف في شتى بنوده وتفاصيله، والكشف عن حقيقة الملفات العالقة وهوية أصحابها، وتوسيع مجال استفادة المناطق من برامج جبر الضرر الجماعي، وحفظ الذاكرة والأرشيف.

* رئيس المركز المغربي لحقوق الإنسان

▪ محمد المسكاوي*: كان الأولى فتح ملف الجرائم الاقتصادية

نحن في الهيأة الوطنية لحماية المال العام استحسنا فكرة إنشاء هيأة الإنصاف والمصالحة، لكننا، في الوقت نفسه، أكدنا، أنه كان من الأنجع، إلى جانب فتح ملف الجرائم السياسية، أن يتم فتح ملف الجرائم الاقتصادية، لأنه انطلاقا من مقاربتنا، نعتبر أنه لولا وجود الجريمة الاقتصادية، لما وجدت الجريمة السياسية، على اعتبار أن جميع الاختلالات السياسية ناتجة عن الاختلالات المالية، وبالتالي، كان من الأولى أن يتم فتح هذا الملف. بخصوص عمل هيأة الإنصاف والمصالحة، وبما أنه كانت هناك رغبة أكيدة وإرادة سياسية حقيقية في طي صفحة ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، كان لابد من معالجة الملف بدون خطوط حمراء، خاصة أن الأجواء كانت مهيأة لذلك، باعتبار مجيء العهد الجديد، وحكومة التناوب التوافقية، فكان لابد أن يكون هناك توافق بين الفاعلين السياسيين والحقوقيين من أجل الحقيقة والإنصاف وعدم التكرار، على أساس أن الاعتراف بالحقيقة كاملة، كان يمكن أن يشكل بالنسبة إلى المغاربة ذاكرة وطنية يمكن أن تفيد في التحول الديمقراطي الحقيقي، وتكريس ثقافة حقوق الإنسان، وبالتالي، نعتقد أنه كان من الممكن أن تحل جميع مشاكل المغرب من خلال الممارسة الديمقراطية، أما الاختلالات الحالية المتمثلة في عدم تنفيذ العديد من توصيات هيأة الإنصاف والمصالحة، فإنها تثبت أن هناك رجوعا إلى الوراء في هذا المجال، وهو ما يبرز الضبابية وتردد الإرادة السياسية في هذا المجال.

* منسق الهيأة الوطنية لحماية المال العام

جمال بورفيسي (مكتب الرباط)

Revue ... ts de l'Homme

الصباح
يومية مغربية شاملة

وجهان لقضية واحدة

تنفيذ توصيات هيأة الإنصاف والمصالحة

بنعبد السلام*: ملف الانتهاكات ما زال مفتوحا

إن ما يردده أحمد حرزني، رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، باستمرار، حول مسألة طي صفحة الماضي، وأن جل توصيات هيأة الإنصاف والمصالحة تم تنفيذها، لا يخلو من تعتيم، فكل المنظمات الحقوقية الوطنية والأجنبية، تجمع على أن العديد من توصيات هيأة الإنصاف والمصالحة لم تجد طريقها إلى التنفيذ، سواء تعلق الأمر بالكشف عن الحقيقة، إذ ما تزال هناك العديد من الحالات لم تسلط عليها الأضواء، أو ما يتعلق بمسألة جبر الضرر الجماعي، أو حتى الفردي، إذ ما تزال هناك حالات تنتظر هذا الجبر. ثم إننا نتساءل في الجمعية المغربية لحقوق الإنسان عن مال الإصلاحات الدستورية والمؤسساتية التي وردت في تقرير هيأة الإنصاف والمصالحة، إضافة إلى الاعتذار الرسمي والعلني للدولة الذي لم يتحقق بعد، عكس ما يدعيه رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان. وهناك الجانب المتعلق بحفظ الذاكرة، إذ لم نر ولم نسمع ، لحد الآن، أن هناك مركزا تم إنشاؤه لحفظ الذاكرة يستقطب الزوار الذين بإمكانهم أن يقفوا على مراكز الاعتقال السابقة. ثم إننا نتساءل عن مصير التوصية المتعلقة بالإستراتيجية الوطنية لمناهضة الإفلات من العقاب، التي لم تر النور بعد. ولابد من التذكير، أيضا، أن العديد من المنظمات الحقوقية الدولية ، مثل «أمنيستي» أو «هيومن رايتس ووتش» عبرت عن قلقها بشأن عدم تنفيذ العديد من توصيات هيأة الإنصاف والمصالحة.

هناك ملفات كبرى لم يتم الكشف عن حقيقتها، من أبرزها ملف المهدي بنبركة، والمانوزي، والرويسي، مما يؤشر إلى أن ملف طي صفحة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ما يزال مفتوحا، ثم إن فلسفة مسلسل الإنصاف والمصالحة تقتضي التركيز على عدم تكرار ما جرى في الماضي من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، والحال أن مظاهر هذه الانتهاكات ما زالت متواصلة، سواء تعلق الأمر بالاختطاف، أو المحاكمة غير العادلة، أو بغياب قضاء مستقل.

*نائب رئيسة الجمعية المغربية لحقوق الإنسان

بوطيب*: تنفيذ التوصيات يحتاج إلى عمل كبير

أعتقد أن ملف تتبع تنفيذ توصيات هيأة الإنصاف والمصالحة ما يزال يحتاج إلى عمل كبير في جميع مرتكزات العدالة الإنتقالية الخمسة، بدءا باستكمال معرفة الحقيقة والاعتراف المؤسساتي. ففي مجال البحث عن الحقيقة، وإضافة إلى الملفات الكبرى، خاصة ملف مجهولي المصير، من الضروري أن ننتبه إلى وجود ملفات أكبر تحتاج إلى اشتغال عميق، مثل ملف ضحايا أحداث الريف بجميع مراحل الانتهاكات، سواء تعلق الأمر بسنة 1959، أو بسنة 1984. وفي ما يخص جبر الضرر الجماعي والفردي، هناك ضرورة استكمال معالجة باقي الملفات العالقة، والاجتهاد أكثر بشأن جبر الضرر الجماعي، حتى نستطيع بناء تجربة مغربية حقيقية في هذا المجال. نعلمون انه ليست هناك اجتهادات كبيرة في هذا المجال، لكن كل الظروف تسمح لنا بأن نجتهد اليوم لبلورة تصور جديد في مجال جبر الضرر الجماعي، وألا نجتهد في الموضوع بعقلية جمعيات تنموية، الأمر أكبر ويتجاوز بكثير الكفاءات الأحادية، إنه موضوع يتطلب تكافل جهود كل الفاعلين الأساسيين في الموضوع، من أكاديميين، وسياسيين، وحقوقيين. وفي ما يخص أسئلة الذاكرة، فمن المعروف أن الذاكرة حماية للمستقبل، ولكن للأسف لم يقم المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان باجتهادات كبيرة في الموضوع، صحيح أنه قام ببعض الأنشطة في جنوب شرق المغرب، ولكنها لم ترق إلى أن تكون نموذجا يحتذى، يجب الانفتاح على تجارب الدول الأخرى، خاصة في أمريكا اللاتينية، وإسبانيا، من قبيل تجربة الكطلان بالنسبة إلى منبحة غرنيكا. وبخصوص اعتذار الدولة، أكدنا وما زلنا نؤكد أنه لا يهم من يعتذر، المهم أن يكون هناك اعتذار مؤسساتي، لأنه مهم وله دلالته.

*نائب رئيس سابق للمنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف

ج ب (مكتب الرباط)

Revue de Presse du C

الصباح
يومية مغربية شاملة

تقرير: أوضاع حقوق الإنسان تراجعت في المغرب

قال تقرير هيومن رايتس ووتش، للسنة الجارية، إن أوضاع حقوق الإنسان تراجعت بالمغرب خلال سنة 2009، رغم أن البلد يتوفر على مجتمع مدني نشيط وصحافة مستقلة. وقال مسؤولو المنظمة، في ندوة صحافية عقدوها بالرباط الأسبوع الماضي، إن المؤشرات التي قادت المنظمة إلى الاستنتاج السابق يتعلق بغياب استقلالية القضاء، والمتابعات المسجلة ضد الصحافة، إضافة إلى ما أسموه" التضييق على النشطاء الصحراويين". وأبرز التقرير أن الحكومة تستخدم التشريعات أحيانا لمعاقبة وسجن المعارضين المسالمين، خاصة أولئك الذين ينتهكون الثوابت.

وانتقد ممثلو المجتمع المدني بالأقاليم الجنوبية، التقرير الصادر عن المنظمة، ووصفوه بالتحيز والترويج لمغالطات حول الوضع الحقوقي بالمغرب. وأكد هؤلاء أن الصورة القاتمة التي يرسمها التقرير لا تتناسب مع واقع ما يحدث في المغرب. وتواجه منظمة" هيومن رايتس ووتش" كل سنة بالإنتقادات نفسها، إذ يؤكد العديد من الملاحظين وممثلي التنظيمات المدنية أن تقرير المنظمة يركز انتقاداته بشكل لافت حول المغرب الذي قطع أشواطا بارزة في المسار الحقوقي والديمقراطي، مقارنة مع بلدان المنطقة.

في السياق ذاته، سجل التقرير أن مئات من المشتبهين من المتطرفين الإسلاميين الذين اعتقلوا في أعقاب تفجيرات الدار البيضاء ما يزالون يقضون أحكاما بالسجن، مبرزا أن" الكثير منهم أدينوا في محاكمات غير عادلة بعد احتجازهم ذلك العام في سجن سري لمدة أيام وأسابيع".

وفيما ثمن التقرير العمل الريادي الذي قامت به هيأة الإنصاف والمصالحة في عام 2005، سجل عدم وجود مسؤولين مغاربة أو أفراد قوات الأمن، عُلم أنهم حوكموا بسبب الانتهاكات التي ارتكبت خلال الفترة ما بين 1956 و1999 التي حققت فيها الهيأة، كما أن الحكومة "لم تنفذ معظم الإصلاحات المؤسساتية التي أوصت بها الهيأة للحماية ضد التجاوزات مستقبلا" وفق ما جاء في التقرير.

وقال التقرير إنه نادرا ما تقع محاسبة الشرطة على انتهاك حقوق الإنسان، وفي القضايا ذات الطابع السياسي، يواصل التقرير، عادة ما تنكر المحاكم حق المتهمين في المحاكمة العادلة، وتتجاهل مطالبة محاميهم بإجراء الفحص الطبي عليهم عند ادعائهم بالتعرض إلى التعذيب، كما ترفض استدعاء شهود النفي، وتصدر أحكامها على المتهمين مكتفية بالاستناد إلى اعترافات من الواضح أنها منتزعة قسرا، بحسب ما ورد في التقرير.

وفيما لاحظ التقرير أن المغرب يضم آلافا من الجمعيات المستقلة، قال إن المسؤولين الحكوميين يعيقون قانونية بعض المنظمات، ويقوضون حريتها في العمل، خاصة الجمعيات التي تدافع عما أسماه التقرير" حقوق الصحراويين"، والأمازيغ، والمهاجرين في المغرب من افريقيا جنوب الصحراء، والجمعيات التي تدافع عن خريجي الجامعات العاطلين عن العمل. وقال التقرير إن حرية الصحافة تراجعت في المغرب خلال سنة 2009، مستعرضا نماذج من الصحف التي تعرضت للمنع أو المتابعة.

جمال بورفيسي (مكتب الرباط)

Revue de Presse du Conseil consultatif des

الصباح
يومية مغربية شاملة

حرزني يثير غضب عائلات مجهولي المصير بالصحراء

عشرات الصحراويين أغفلهم تقرير المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان

الذكتور المنوزي في وقفة احتجاجية سابقة لأسر ضحايا الانتهاكات (خاص)

أثار التقرير الذي قدمه، أخيرا، أحمد حرزني، رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، بشأن تفعيل توصيات هيأة الإنصاف والمصالحة، حفيظة عائلات المختطفين الصحراويين مجهولي المصير، التي اعتبرت عدم الإشارة إلى ذويها في التقرير حيفا وإقصاء ممنهجا. تقرير حرزني رفض من قبل هذه الفئة جملة وتفصيلا، بل إنه فتح الباب لإعادة المواجهة من جديد بين عائلات مختطفي الصحراء مجهولي المصير والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان.

بل الأبعد من ذلك، أن هؤلاء يعتبرون أن التقرير الذي قدم أخيرا في الرباط «يحتوي على معلومات مغلوطة ومضللة، فضلا عن أنه لا يتضمن أي جديد أو أي معطيات محددة ومقنعة، كما أنه يتسم بالضبابية والتقزيم».

وإذا كان التقرير أغفل الحديث عن عشرات الصحراويين الذين يحسبون في عداد المفقودين منذ منتصف السبعينات، فإن عائلاتهم وأقاربهم يدينون الطريقة التي تعامل بها حرزني، علما أنه سبق لهيأة الإنصاف والمصالحة أن استمعت إلى عدد من أفرادها، بل إن أعضاء الهيأة قاموا بزيارات ميدانية إلى مدن صحراوية واستمعوا إلى زوجات وأبناء المختطفين، لكن التقرير النهائي، لم يتطرق نهائيا إلى مصير هؤلاء الصحراويين، والذين تقدمت عائلاتهم أمام هيأة الإنصاف والمصالحة بطلبات للكشف عن مصيرهم.

وبرأي المعنيين، لا يمكن إلا إدانة تقرير حرزني، لأنه أشار إلى أنه تم الكشف عن مصير جميع المختطفين ومجهولي المصير، باستثناء الحالات التسع المستعصية التي تضم المهدي بن بركة والحسين المانوزي وآخرين، فيما تم إغفال الصحراويين مجهولي المصير، ما يعني أن الحقيقة لم تكشف كاملة، وأن حلقة الصحراويين بقيت مفقودة أو تعمد عدم إثارتها لأسباب غير معروفة.

وسبق لـ«الصباح» أن قامت بزيارة إلى عائلات عدد من مجهولي المصير في الصحراء، ووقفت على وجود عشرات من الحالات اختطفت في ظروف غامضة، واعتقلت بعيدا عن العيون.

ورغم مرور أزيد من ثلاثين سنة، مازالت عائلات هؤلاء المختطفين تطالب بالكشف عن الحقيقة، بل إن المعنيين أقدموا على تأسيس لجنة العائلات التي طرقت أبواب هيأة الإنصاف والمصالحة ثم أبواب المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، فكانت النتيجة أنها تلقت وعودا بالتدخل، غير أنها مازالت تنتظر إلى اليوم.

مقابل ذلك، تصر العائلات وتتشبث بمطلبها الرامي إلى الكشف عن الحقيقة الكاملة لذويها المختطفين الذين تقدر عددهم بنحو مائة، كما تحمل الدولة المغربية مسؤولية إعادة فتح هذا الملف واستجلاء حقيقته وفك الغازه. فهؤلاء، حسب شهادات العائلات، اختطفوا من قبل أجهزة أمنية وعسكرية في ظرفية سياسية كان يسودها التوتر في الأقاليم الجنوبية، والآن، وبعد أن طفت على السطح بوادر المصالحة مع الماضي، فإن المتضررين لا يطالبون سوى بالحقيقة، وأن يتسلموا الرفات شأنهم شأن باقي المعتقلين الذين تم الكشف عن مقابرهم الجماعية هنا وهناك، وأن يتم التعامل مع هذا الملف بالموضوعية اللازمة.

وسبق للجنة العائلات أن بعثت رسائل إلى المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وتقدمت بجملة من الاقتراحات الرامية إلى تضميد جراح الماضي، وإعادة فتح صفحة جديدة شعارها الوضوح والصفح عن تجاوزات الماضي.

نادية البوكيلي (مكتب الرباط)

Revue de Presse du Cons

الصباح
يومية مغربية شاملة

الانخراط في ورش الحكامة الأمنية وتأهيل العدالة

أعلن أحمد حرزني، رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، أن المجلس انخرط في ورش الحكامة الأمنية، في إطار متابعة تنفيذ توصيات هيأة الإنصاف والمصالحة، وأنه تدارس هذه المسألة مع الفاعلين المعنيين، مضيفا، في الندوة التي عقدها بمناسبة تقديم تقرير متابعة تنفيذ توصيات هيأة الإنصاف والمصالحة، أن المجلس منكب على إعداد رأي في هذا الموضوع، أخذا بعين الاعتبار التكامل بين توصيات الهيأة المتعلقة بالإصلاحات القانونية والمؤسساتية، والنهوض بثقافة حقوق الإنسان، وتوظيف كل المكتسبات في مجال حقوق الإنسان في مسار الترشيد.

ويحدد المجلس في تصوره الأولي الأهداف الرئيسية للترشيد في تغيير كل ما يرتبط بالماضي من تمثلات سلبية لدى المجتمع بخصوص دور الأمن فيه، والعمل على النهوض بحق الولوج إلى المعلومات المتعلقة بالعمليات الأمنية، وحفظ النظام العام، وإقرار مراقبة سياسية وقانونية وإدارية على كافة السلطات الأمنية، مع رفع مستوى أدائها، وتطوير معايير لقياس التناسبية بين استعمال القوة في مواجهة حالات الإخلال بالأمن، والنظام العام، من جهة، والمحافظة على الحقوق والحريات الأساسية، من جهة أخرى، وإحداث تطور نوعي في التعاطي مع الشأن الأمني، بتفعيل المفهوم الجديد للسلطة، بما يؤسس للتحول من مجرد عمل أمني للأجهزة والقوات العمومية للتدخل، إلى مصالح تشارك في التنمية والنهوض بقيم المواطنة العصرية والمسؤولية.

أما بخصوص تأهيل العدالة واستقلاليتها، فقد سبق للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان أن فتح نقاشا داخليا شارك فيه خبراء من خارج، انصب حول سبل تفعيل توصيات هيأة الإنصاف والمصالحة. وقدم المجلس مذكرة تتضمن اقتراحاته بخصوص تقوية الضمانات الدستورية لاستقلال القضاء، ومراجعة تنظيم المجلس الأعلى للقضاء، وإصلاح القوانين المتعلقة بالنظام الأساسي للقضاة، والتنظيم القضائي للمغرب،والمرسوم المنظم لاختصاصات وزارة العدل، والقانون المنظم للمعهد العالي للقضاء. وتضمنت اقتراحات المجلس الجوانب المتعلقة بالتكوين وإعادة التكوين بالنسبة إلى القضاة ومساعدي القضاء، وتعزيز الموارد المادية والبشرية على مستوى المحاكم، واعتماد الحكامة الجيدة في تدبيرها الإداري. واقترح المجلس، كذلك، تعزيز المسار الإصلاحي بالاهتمام بالتأهيل واسترجاع الثقة من خلال إعداد مدونة للسلوك، خاصة بالقضاة، وتفعيل دور التمثيليات المهنية للقضاة ومساعدي العدالة في مجالات التخليق ونشر الثقافة القانونية، ومراجعة الأنظمة الخاصة بمساعدي القضاء بالشكل الذي يحقق المصداقية، والشفافية، واسترجاع ثقة المواطنين في العدالة.

وانكب المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان على ورش الإعلام، إذ أنه في إطار تتبعه لممارسة الحقوق والحريات، خاصة حرية التعبير والرأي، أعد المجلس مذكرة أولية بشأن مشروع قانون الصحافة الذي عرض عليه سنة 2007، وقدم عدة اقتراحات وتعديلات وتوجيهات لمراجعة المشروع في أفق تعميق النقاش حول الموضوع. ويواصل المجلس متابعته للموضوع بتنسيق مع السلطات الحكومية، وباقي المعنيين، من أجل بلورة رؤية شمولية ومتكاملة لإصلاح منظومة التواصل العمومي وفق مقاربة استشرافية.

وفي موضوع الأرشيف، أحدث المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان فريق عمل مكون من خبراء وباحثين جامعيين، من أجل تعميق التفكير حول الموضوع ومتابعة ورش تحديث الأرشيف الوطني.

ج.ب (مكتب الرباط)

Revue de Presse du Conseil consultatif

الصباح
يومية مغربية شاملة

شخصية الأسبوع

البشير بن بركة... الباحث عن "خيط الروح"

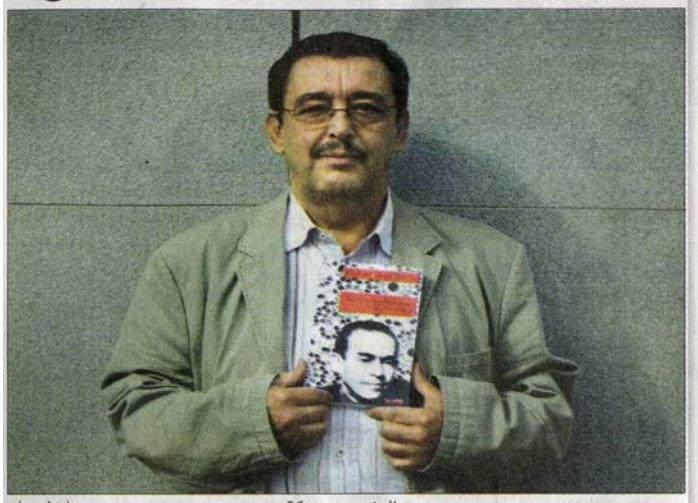

البشير بن بركة (خاص)

يحمل البشير بن بركة في ملامحه الكثير من صور والده الشهيد، المهدي بن بركة، وتختزل، صورة الابن وهو يحمل صورة الأب، المهدي في شوارع باريس، روح الشهيد التي لم تكل من مطاردة قاتليها. هادئ الطباع، مثل الصور التي يبدو فيها المهدي بن بركة الأب، لا مكان لليأس في أفعاله، كما هي طريق الوحدة التي شقها المناضل منذ سنوات. البشير بن بركة، أكبر أبناء المختطف، بدأ رحلة البحث عن مصير الأب، منذ سنوات طويلة، تنقل بين الكثير من ردهات المحاكم دون تعب، قلب أوراق عدد من الملفات يقتفي أثر الجناة، لعله يعثر على ما يرشده إلى القبر أو بقايا القبر أو شيء من المهدي بن بركة تترحم عليه العائلة، ومعها الكثير من مناضلي اليسار الذين عايشوه.

حين انتهت هيأة الإنصاف والمصالحة، قبل سنتين تقريبا، من دراسة ملفات ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، في ما أطلق عليه مغرب سنوات الرصاص، تكلم البشير بن بركة، بلغة الواثق، من مقر إقامته في باريس، قائلا: "المشكلة تكمن في إظهار الحقيقة، منذ بداية مسلسل الإنصاف والمصالحة طرحت جميع عائلات المختطفين ومجهولي المصير مسألة الكشف عن الحقيقة (..) إن ما يمس قضية والدي المهدي بن بركة هو أن الحقيقة مازالت غائبة، كما أن المؤشرات الأولية التي تملكها العائلة حول تقرير هيأة الإنصاف والمصالحة تشير إلى أنه لم يحصل أي تقدم ملموس في مسلسل الكشف عن الحقيقة". بعد أن أنهت الهيأة أشغالها وقدمت تقريرها وتسلم المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان التسوية النهائية للملفات، اتضح أن حقيقة اختطاف واغتيال المهدي بن بركة، ستظل بعيدة المنال، فقد وضع أحمد حرزني، ملف المهدي ضمن خانة القضايا التي صعب على المجلس التوصل إلى حقيقتها. تأكد تخمين نجل بن بركة، وتأكد أن دقة الجريمة وذكاء المجرم لم يترك ما يدان به، لأن الجناة كُثر ولأن الجريمة عبرت كل الحدود.

ماتزال الروح تطارد قاتليها، ومايزال البشير بن بركة يحفظ تفاصيل الفعل الإجرامي، وما يزال القاضي الفرنسي باتريك راماييل يبحث عن الفاعلين والجناة، الذين اختطفوا المعارض الاتحادي المهدي بنبركة. كان ذلك يوم تاسع وعشرين أكتوبر سنة 1965، حينما اقترب شخصان من بنبركة أمام مقهى "ليب" بالعاصمة الفرنسية باريس، وقدما له نفسيهما على أنهما من عناصر الأمن، قبل أن يطلبا مرافقته لأمر يهمه، فرافقهما إلى حتفه.

يدرك البشير بن بركة، أنه يمسك بخيوط النار، في أكثر الملفات الحرجة التي تطارد المسؤولين المغاربة، ويدرك أنه يطارد السراب، لأنها جريمة غير عادية ارتكبها أناس غير عاديون، فقد تناوب على الملف وزراء عدل وقضاة ومحام واحد وبينما ظل نجل المهدي يتردد بحثا عن الحقيقة. بدت قضية المناضل الاتحادي، المختطف، مثل كرة ثلج كلما تدحرجت كبر حجمها، وكلما كبرت غطت المشهد وحجبت الصورة، وخلف الصورة توجد الحقيقة.

إحسان الحافظي

Revue de Presse des Droits de l'Homme

الصباح
يومية مغربية شاملة

رفض 1079 ملفا من طرف هيأة الإنصاف والمصالحة ولجنة المتابعة

بلغ مجموع الملفات التي تم البت فيها من طرف هيأة الإنصاف والمصالحة ومتابعة تنفيذها من طرف لجنة المتابعة 18.457 ملفا، موزعة على 8441 ملفا يهم التعويض المادي، و4361 ملف قضي في حقها بعدم الاختصاص، فيما تم رفض 1079 ملفا. وبلغ عدد الملفات المتعلقة بضحايا انتهاكات بوليساريو 293 ملفا، أما الملفات التي تقرر بشأنها الحفظ في انتظار استكمال الوثائق، فقد بلغت 406 ملفا، فيما يصل عدد الملفات التي ما زالت تشكل موضوع تحريات 689 ملفا. وينضاف إلى هذه الملفات ، ملف ضحايا معتقل « تكنوت» الذين صدرت في حقهم توصية خاصة من هيأة الإنصاف والمصالحة» اعتبارا لما عانونه من حرمان من حقوقهم كمواطنين وكبشر...». وتفعيلا لهذه التوصية، عملت لجنة المتابعة على استكمال تجهيز ملفات هؤلاء الضحايا، وأصدرت بشأنها مقررات تقضي بالتعويض المالي، والاستفادة من برنامج التغطية الصحية، ويتعلق الأمر بـ90 ملفا، صدرت في شأن 74 منها مقررات، بينما ما زال الباقي غير جاهز، بسبب عدم توفره على الوثائق المطلوبة.

ج.ب (مكتب الرباط)

Revue de Presse du Conseil co